S

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

S/1996/373
23 May 1996
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس الأمن

تقرير مقدم من الأمين العام عملا بقرار مجلس الأمن ١٠٤٦ (١٩٩٦)

أولا - مقدمة

١ - هذا التقرير مقدم عملا بقرار مجلس الأمن ١٠٤٦ (١٩٩٦) المؤرخ ١٣ شباط/فبراير ١٩٩٦، الذي أذن فيه المجلس بزيادة في قوام قوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي قدرها ٥٠ فردا عسكريا بغية توفير قدرة هندسية متواصلة دعما لعملياتها؛ ووافق على إنشاء منصب قائد قوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي، وطلب إلى الأمين العام أن يقدم إليه، في موعد لا يتجاوز ٢٠ أيار/مايو ١٩٩٦، مزيدا من التوصيات بشأن تكوين القوة وقوامها وولايتها، في ضوء التطورات التي تحدث في المنطقة.

٢ - ويُذكر أن مجلس الأمن قرر، في قراره ١٠٢٧ (١٩٩٥) المؤرخ ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥، تمديد ولاية القوة لفترة تنتهي في ٣٠ أيار/مايو ١٩٩٦، وطلب إلى الأمين العام أن يبقي المجلس بانتظام على علم بأي تطورات تطرأ على أرض الواقع وبالظروف الأخرى التي تمس تلك الولاية، وأن يقوم بتقديم تقرير، بحلول ٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦، عن جميع نواحي القوة في ضوء التطورات التي تحدث في المنطقة، ليستعرضه المجلس. واستنادا إلى تقريري المؤرخ ٣٠ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦ (S/1996/65)* ورسالتي المؤرخة ٦ شباط/فبراير ١٩٩٦ الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن ومرفقها (S/1996/94)، اتخذ المجلس القرار ١٠٤٦ (١٩٩٦). وحيث أن هذا التقرير يقدم توصيات بشأن تكوين القوة وقوامها وولاياتها، فإن من الواجب أن يُقرأ في ضوء تقاريري السابقة، ولا سيما الوثيقتين S/1995/987 المؤرخة ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥ و S/1996/65 المؤرخة ٣٠ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦.

ثانيا - تكوين قوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي وقوامها وولاياتها

٣ - في رسالة من رئيس مجلس الأمن مؤرخة ١ شباط/فبراير ١٩٩٦ (S/1996/76) وافق المجلس، من حيث المبدأ، على توصيتي بأن تصبح القوة بعثة مستقلة، دون تغيير في ولايتها أو قوامها أو تكوينها كقوة.

٤ - وعليه، غيرت تعيين رئيس بعثة القوة، السيد هنريك ج. سوكالسكي، إلى ممثلي الخاص لجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، وعينت العميد بو فرانكر (السويد) قائدا للقوة. وهما يواصلان كفالة فعالية السير اليومي للعمل. وهما مسؤولان مباشرة أمام مقر الأمم المتحدة.

٥ - ويتألف العنصر العسكري للقوة من كتيبتي مشاة ميكانيكيتين - كتيبة مشتركة من بلدان الشمال الأوروبي وفرقة عمل تابعة لجيش الولايات المتحدة - تدعمهما فصيلة هندسة معدات ثقيلة من إندونيسيا. ويتألف إجمالي قوام العنصر العسكري المأذون به من ١ ٠٥٠ جنديا و ٣٥ مراقبا من مراقبي الأمم المتحدة العسكريين. ويبلغ عدد مراقبي الشرطة المدنية ٢٦. وقوام العنصر المدني المأذون به هو ١٦٨. والأفراد المدنيون والعسكريون الدوليون ينتمون لـ ٤٠ بلدا.

٦ - أما ولاية القوة في الإسهام في صون السلم والاستقرار في جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة فاقتضت منها أن تعنى بجوانب عدة للوضع الداخلي والخارجي للبلد. وتتضمن مهامها الانتشار الوقائي، والمساعي الحميدة، وتدابير بناء الثقة، والإنذار المبكر، وتقصي الحقائق، والرصد والإبلاغ، فضلا عن تنفيذ مشاريع اجتماعية وإنمائية مختارة، مع الأخذ في الاعتبار ببيان رئيس مجلس الأمن الصادر في ٢٢ شباط/فبراير ١٩٩٥ (S/PRST/1995/9).

٧ - وعملا بولايتها، وبولاية المساعي الحميدة التي يقوم بها ممثلي الخاص، أقامت عناصر القوة - المسؤولة عن الشؤون السياسية والإنسانية - حوارا إيجابيا مع كافة القوى السياسية والفئات العرقية في البلد من أجل تعزيز السلم والاستقرار الداخلي. وبفضل ذلك، أشيد بقوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي كأداة هامة لتسهيل الحوار وضبط النفس والتوصل إلى حل توفيقي عملي بين قطاعات المجتمع على اختلافها.

٨ - ولا يزال للوجود المتبدي للعيان لقوات الأمم المتحدة، التي تقوم بدوريات على الحدود الشمالية والغربية للبلد، أثر مطمئن ومهدئ في جميع أنحاء المنطقة. كما أن لوجود القوة أثرا رادعا على عمليات التهريب عبر الحدود، مما أسفر عن تقليل عدد حالات العنف بين المهربين والمهاجرين غير القانونيين وبين دوريات الحدود التابعة لجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة.

٩ - وإلى جانب مهمتها الرئيسية المتمثلة في رصد الوضع على طول الحدود مع جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وألبانيا والإبلاغ عنها، تقيم القوة اتصالات مع وزارة الدفاع التابعة للبلد المضيف، ومع هيئة الأركان العامة التابعة لجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، ومع الوزارات المختصة في ألبانيا. كذلك، أقام قادة الكتائب قنوات اتصال مباشرة مع نظرائهم من قادة كتائب الحدود في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وألبانيا. وفي هذه الاتصالات، تم بوضوح تحديد خط دوريات الأمم المتحدة على طول الحدود الشمالية للبلد المضيف، مما عمل على تقليل احتمالات وقوع حوادث، ولا سيما في مناطق الحدود المرصودة. وللعنصر العسكري أيضا اتصالات مع عدد من الهيئات المدنية ويقوم - إذا ساعدته قدرته - بتقديم شتى الخدمات الاجتماعية والمساعدة الإنسانية للسكان المحليين في مناطق الانتشار. كما أن الوحدات العسكرية الوطنية تقوم - حينما تستطيع ودون الإخلال بمهامها الرئيسية - بتوفير المساعدة في إنشاء وإصلاح الطرق ومرافق الاتصالات السلكية واللاسلكية وشبكات توزيع المياه.

١٠ - واستكمالا لأعمال الوحدات المشكلة، يتولى مراقبو الأمم المتحدة العسكريون رصد حوالي ٠٠٠ ٥ كيلو متر مربع من الأراضي، إلى جانب تقييم الوضع العسكري بها. وقد أسهمت زياراتهم إلى المجتمعات المحلية ولقاءاتهم مع رؤساء البلديات في زيادة تفهم المشاكل التي تواجه السكان المحليين. ويتولى مراقبو الشرطة المدنية رصد أعمال الشرطة المحلية، ولا سيما في المناطق التي ترتفع فيها نسبة تركز الأقليات. وتساعد زياراتهم إلى القرى على بناء الثقة لدى السكان المحليين.

١١ - ومنذ انتهاء أنشطة المؤتمر الدولي المعني بيوغوسلافيا السابقة، واصلت قوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي القيام بمهام في المجالات التي تعاونت فيها من قبل مع المؤتمر وشتى أفرقته العاملة. وفي هذا السياق، تعالج القوة المسائل الإنسانية وتشجع الحوار حول مسائل حقوق الإنسان التي تخص الجاليات العرقية والأقليات القومية. كما شرعت القوة في تنفيذ سلسلة من المشاريع التي تلبي احتياجات السكان المحليين في مجالي التنمية والإدماج الاجتماعي. والهدف الرئيسي لهذه المشاريع هو بناء القدرات الوطنية وتعزيز البنية الأساسية الحكومية، حيث يشترك فيها عدد كبير من مؤسسات ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية المحلية والدولية.

ثالثا - أنشطة مؤسسات ووكالات وبرامج الأمم المتحدة الأخرى

١٢ - كان الاتجاه الرئيسي لبرامج مؤسسات ووكالات الأمم المتحدة الممثلة في سكوبيه هو تدعيم الحكومة ومؤسساتها في ظل توطيد دعائم الاستقرار في البلد. ولم تسمح القيود المفروضة على الموارد، حتى الآن، بإنشاء تمثيل مقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

منظمة الأمم المتحدة للطفولة

١٣ - بدأت منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) أنشطتها في جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة في أواخر عام ١٩٩٢ استجابة لتدفق اللاجئين من البوسنة والهرسك. وهناك في طور التنفيذ حاليا برنامج قطري مدته ثلاث سنوات في مجالات الصحة والتغذية والتعليم والرعاية الاجتماعية. وقد أسفر التعاون الوثيق مع السلطات والمؤسسات المحلية عن نتائج إيجابية في تحديد أسباب المشاكل الصحية البيئية، وفي وضع نهج حديثة للتعلم وتوفير المستلزمات التعليمية الأساسية. ووجه اهتمام خاص لاحتياجات الأطفال اللاجئين.

مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين

١٤ - أقامت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين مكتبها في سكوبيه في تموز/يوليه ١٩٩٢، أي عندما وصلت أول مجموعة من اللاجئين إلى جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة. وفي إطار برنامج للرعاية الخاصة والموالاة، قدمت المساعدة لما يقدر بـ ٠٠٠ ٤٠ لاجئي. ويبلغ حاليا عدد اللاجئين الذين يتلقون

المساعدة من المفوضية ٣٠٠ ٦ منهم ٢٠٠ ١ تم إيواؤهم في مراكز جماعية، و ١٠٠ ٥ استضافتهم أسر. وسينصب برنامج المفوضية الآن على المساعدة في إعادة اللاجئين إلى وطنهم.

منظمة الصحة العالمية

١٥ - افتتحت منظمة الصحة العالمية مؤخرا مكتب اتصال في سكوبيه. وسيتم في نهاية أيار/مايو ١٩٩٦ توقيع اتفاق بشأن التعاون بين المنظمة والحكومة. وانصب اهتمام منظمة الصحة العالمية على عدة مجالات ذات أولوية، منها سياسة الرعاية الصحية، وإصلاح تمويل نظام الرعاية الصحية، وتخطيط الأسرة، ووفيات الرضع، والوقاية من الأمراض. ويجري حاليا تنفيذ برنامج فعال للتحصين. كذلك، ينصب الاهتمام حاليا على التثقيف الصحي والتدريب ومكافحة تعاطي المخدرات.

البنك الدولي والمؤسسة الإنمائية الدولية

١٦ - جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة هي عضو في البنك الدولي وفي المؤسسة الإنمائية الدولية. ومنذ نهاية عام ١٩٩٣، تم القيام باستثمارات دعما لتحسين شبكة النقل وتطوير إدارة الجمارك. كما توجه هذا البلد إلى البنك الدولي للاستثمار والتماس الخدمات الاستشارية لتعزيز النمو الاقتصادي. واعتبارا من آذار/مارس ١٩٩٦، تتولى بعثة البنك الدولي المقيمة في سكوبيه مهمة رعاية وتنسيق حافظة المشاريع المتنامية الممولة من البنك.

صندوق النقد الدولي

١٧ - تستند عضوية جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة في صندوق النقد الدولي إلى ترتيبين ماليين رسميين. وفي إطار برنامج "مرفق التحول المنهجي"، وصلت المبالغ المسحوبة إلى ٢٤ مليون من حقوق السحب الخاصة. كما أن طلب الحكومة عقد ترتيب مفتوح مدته ١٣ شهرا بقيمة قدرها ٢٢,٣ مليون من حقوق السحب الخاصة قد ووفق عليه وتم صرف معظمه. وسوف تبدأ قريبا مفاوضات بشأن إقامة "مرفق للتكيف الهيكلي الموسع". كما قام الصندوق بتوفير المساعدة الفنية في مجالات تنفيذ السياسة النقدية، والإشراف على المصارف، وتطوير الجمارك، وتطبيق نظام الخزانة، والحسابات القومية، وغير ذلك من مجالات الإدارة الإحصائية والمالية. ويتولى الصندوق حاليا مساعدة الحكومة في بلوغ الأهداف المرجوة عن طريق التحول إلى القطاع الخاص، وإعادة تشكيل المشاريع الحرة، وإجراء الإصلاحات المصرفية.

رابعا - التطورات الأخيرة

١٨ - رغم الظروف السياسية والعسكرية المختلفة التي ساهمت في السنوات الثلاث الماضية في إيجاد الأوضاع الراهنة في جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، ما زال السلام والاستقرار داخل حدودها يعتمدان إلى حد كبير على التطورات في سائر يوغوسلافيا السابقة. وإن درجة النجاح التي يمكن تحقيقها في تنفيذ الاتفاق الإطاري العام للسلام في البوسنة والهرسك (انظر A/50/790-S/1996/999) هي التي ستحدد إلى حد بعيد ما إذا كان يمكن أن يسود السلام والاستقرار الدائمان في المنطقة برمتها.

١٩ - وتعتمد السياسة الخارجية لجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة على مبدأ "تساوي المسافة" الذي يفترض وجود علاقات طيبة مع جميع البلدان الأربعة المجاورة. وأهم التطورات التي وقعت في الشهور الأربعة الماضية هو التوقيع في ٨ نيسان/أبريل ١٩٩٦ على اتفاق تنظيم العلاقات وتعزيز التعاون بين جمهورية مقدونيا وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية. وكانت هذه خطوة هامة نحو الاعتراف المتبادل غير المشروط بجميع الدول في المنطقة. ومن المتوقع أن ينتقل البلدان المتجاوران الآن بسرعة إلى ترسيم حدودهما المشتركة. وقوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي مستعدة لأن تقدم المساعدة السوقية والتقنية إذا ما طُلب منها ذلك.

٢٠ - وقد تم تحقيق تقدم كبير في تحسين العلاقات مع اليونان، على أساس الاتفاق المؤقت المؤرخ ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ (S/1995/794، المرفق الأول). ويواصل مبعوثي الخاص السيد سايروس فانس أداء دور نشط في الجهود المبذولة لحل الخلافات المتبقية بين الحكومتين، عملا بقرار مجلس الأمن ٨١٧ (١٩٩٣) المؤرخ ٧ نيسان/أبريل ١٩٩٣ والمادة ٥ من الاتفاق المؤقت. وقد عقد الطرفان محادثات برعاية السيد فانس في شباط/فبراير ونيسان/أبريل، واتفقا على عقد جولة أخرى من المحادثات في حزيران/يونيه ١٩٩٦. وقامت جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة بمبادرتين هامتين أخريين على الصعيد الدولي، وهما تنمية علاقات حسن الجوار بين دول البلقان (انظر قرار الجمعية العامة ٥٠/٨٠ باء) والتحضير لدراسة مقارنة لحالة الأقليات في مختلف بلدان البلقان، من المقرر إجراؤها برعاية الأمم المتحدة.

٢١ - ومن بين التطورات الداخلية الجديرة بالملاحظة قيام معارضة برلمانية. ونتيجة للتغييرات التي حدثت في شباط/فبراير ١٩٩٦، غادر الحزب الليبرالي الذي كان عضوا هاما في التحالف الحاكم الحكومة ليصبح حزب المعارضة الرئيسي. ولم يتحول الخلاف بين الحزب الحاكم وحزب المعارضة حول الأساس الدستوري للتغييرات الحكومية إلى أزمة سياسية رئيسية، وهذا دليل على تحسن الاستقرار السياسي.

٢٢ - وفي أعقاب إنشاء حكومة جديدة، شرع حزبا المعارضة غير البرلمانيين الرئيسيين في حملة على نطاق الأمة لجمع توقيعات دعما لإجراء استفتاء بشأن عقد انتخابات برلمانية مبكرة، وفقا للأحكام ذات الصلة بالدستور. وفي حين أن الأغلبية البرلمانية غير مستعدة للاعتراف بالأساس الدستوري لهذه المبادرة، فإن الطريقة السلمية والمنظمة التي تم اتباعها مثال مشجع آخر على التقدم المحرز في توطيد الديمقراطية التعددية.

٢٣ - وعلى الرغم من أن الحكومة الجديدة تضم خمسة وزراء وعددا من كبار المسؤولين الآخرين من أصل ألباني، فإن التوترات فيما بين المجموعات الاثنية تظل تشكل تهديدا للنسيج الاجتماعي في البلد، ولاندماجه، واستقراره على المدى الطويل. ووفقا للمعدل الحالي، من الأرجح، فيما يبدو، أن تؤدي سياسة الحكومة المعلنة المتعلقة بالعمل الإيجابي "والتمييز الإيجابي" لصالح المجموعات الاثنية الممثلة تمثيلا ناقصا إلى النتائج على نحو أبطأ بكثير مما كان متوقعا.

٢٤ - وقد أدت حالة الاقتصاد الهشة إلى تفاقم التوترات السياسية الداخلية والاثنية والاجتماعية. ولم يصل كثير من المساعدات الدولية المتوقعة - التي ستقدم وفقا لأحكام المادة ٥٠ من الميثاق - كما أن عملية إعادة تشكيل الهياكل الاقتصادية والإصلاح الاقتصادي ما زالت صعبة. وعلى الرغم من أن زيادة الخصخصة ساهمت في زيادة الانتاج الصناعي بنسبة ٥,٣ في المائة في الربع الأول من عام ١٩٩٦ مقارنة بما كانت عليه في السنة السابقة، وهي أول زيادة من هذا النوع منذ سنوات كثيرة، فما زالت نسبة البطالة عالية وتمثل مصدرا يثير القلق.

خامسا - تقييم تكوين قوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي وقوامها وولايتها

٢٥ - ردا على طلب مجلس الأمن في الفقرة ٣ من قراره ١٠٤٦ (١٩٩٦)، تقديم توصيات عن تكوين قوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي وقوامها وولايتها في ضوء التطورات الحاصلة في المنطقة، طلبت من القوة تقييم الخيارات البديلة لنشر القوات، بما في ذلك الاستعاضة عنها بمجموعة من مراقبي الأمم المتحدة العسكريين. وطلبت أيضا استعراض مهام العنصر المدني. وتلخص الفقرات أدناه نتائج تقييم قوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي.

ألف - العنصر العسكري

٢٦ - نفذت القوة حتى الآن بنجاح ولايتها عن طريق وضع الخليط المناسب من الجنود في المواقع المناسبة، وعن طريق الاضطلاع بدوريات في المناطق الداخلة في نطاق عملياتها بأقصى قدر من اليقظة والفعالية. والبديل المتمثل في إسناد تلك المهام إلى مراقبي الأمم المتحدة العسكريين بصورة حصرية ينبغي أن يحكم عليه على أساس ما إذا كان المراقبون قادرين على المحافظة على المستوى العالي الحالي لمراقبة الحدود. ويقدر مستشاريّ العسكريون أن الأمر يتطلب ٢٥٠ مراقبا من مراقبي الأمم المتحدة العسكريين على أدنى تقدير ليحلوا محل كتيبتي المشاة، بل إن هذا العدد سيكون بديلا هزيلا لنظام الإبلاغ الدقيق الذي توفره حاليا كتيبتا المشاة.

٢٧ - وسيستلزم قصر العملية على المراقبين العسكريين الاختيار بين أمرين فيما يتعلق بمكان إقامة هؤلاء المراقبين . فوفقا للخيار الأول، يقيم المراقبون في حدود مسافة من مناطق الحدود يسهل قطعها يوميا بالسيارة؛ وحتي بافتراض زيادة الدعم المقدم من طائرات الهليكوبتر وحسن أحوال الطقس، ستبلغ نسبة كفاءة المراقبين ما بين ٢٥ في المائة و٣٠ في المائة فقط من كفاءة وحدات المشاه التي تقيم حاليا في مراكز المراقبة. إلا أن الطقس القاسي هو السائد خلال ثمانية أشهر في السنة، مما يعني أنه لن يتيسر الوصول إلي مراكز المراقبة إلا بالمركبات المجنزرة أو بطائرات الهليكوبتر. وكثير من مراكز المراقبة يتعذر الوصول إليه بالمرة خلال فصل الشتاء بسبب الجليد والجمد و/أو الضباب. ويتحمل الجنود هذه الظروف ويواصلون الإضطلاع بأنشطة الدوريات، ما عدا في الحالات التي تتعرض فيها سلامتهم للخطر. وسيتعين على المراقبين، من الناحية الأخرى، أن يأخذوا في حسبانهم الوقت اللازم للتنقل ما بين أماكن إقامتهم

ومراكز المراقبة، وكذلك تحمل أحوال الطقس القاسية على الحدود. ونتيجة لذلك، سيكون قيام المراقبين بأعمال الدورية مرهقا للغاية وسيقتصر على بضع ساعات في وضح النهار يوميا في أغلب السنة.

٢٨ - إن متطلبات القيام بأنشطة الدورية على الحدود ستضطر المراقبين العسكريين إلى التقليل إلى حد بعيد من أعمال الدورية المحلية والاجتماعات التي يعقدونها مع السلطات المدنية والعسكرية المحلية. ولمواصلة القيام بهذه الأنشطة، المكملة لعملية جمع المعلومات من مراكز المراقبة، سيتطلب الأمر توفير مراقبين عسكريين إضافيين علاوة على العدد المقدر البالغ ٢٥٠ مراقبا. وعلى الرغم من أن هذا الخيار سيكون أقل تكلفة فيما يتعلق بالإقامة، فإنه ينطوي على مساوئ جمه من حيث العمليات.

٢٩ - أما الخيار الثاني، فيتمثل في أن يشغل المراقبون العسكريون بعض مراكز المراقبة، لا كلها، وأن يقيموا في الموقع كما يفعل المشاه في الوقت الحاضر. فذلك من شأنه أن يتيح أقصى قدر من الوقت للقيام بأعمال الدورية، إذ أنه لن يكون هناك داع للذهاب يوميا إلى مراكز المراقبة والعودة منها. غير أن عدد مراكز المراقبة التي سيشغلها مراقبون سيقل عما هو عليه حاليا، ولن يتسنى إلا رصد منطقة صغيرة. وفي الوقت الحاضر، يبلغ الحد الأدنى لعدد الجنود في مراكز المراقبة سبعة أو ثمانية جنود. فإذا ما أريد الاستعاضة عنهم بأعداد أقل من المراقبين فسيتحتم الاحتفاظ بعنصر قوي متعدد الوظائف، أو إنشاؤه، لتقديم الدعم لهم في إدارة الإمداد، وصيانة المرافق والمركبات، والإدارة. ومرة أخرى، سيتطلب إمداد وتناوب المراقبين في مراكز المراقبة استخدام مركبات مجنزرة وطائرات هليكوبتر طوال ثمانية أشهر في السنة.

٣٠ - وكلا الخيارين يتطلب نفس النوع من المركبات المستخدم حاليا، أي المركبات المجنزرة المدفوعة بالعجلات الأربع وناقلات الأفراد المصفحة. وسيكون الدعم بطائرات الهليكوبتر أساسيا، ولو أن مقداره سيكون في حالة الخيار الأول أكبر منه في حالة الخيار الثاني. وستقل المتطلبات الهندسية في حالة الخيار الأول، نظرا لأنه لن يكون من اللازم صيانة مراكز المراقبة، غير أن الطرق ستظل تحتاج باستمرار إلى صيانة وتحسين.

٣١ - وفي حين أنه سيكون من الممكن، بالتالي، من الناحية التقنية والتشغيلية، الاستعاضة عن الوحدات المشكلة الحالية بمراقبين عسكريين، فستكون هناك صعوبة بالغة فيما يتعلق بالمهمة الأساسية لقوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي المتمثلة في رصد الحدود، مع تحقق وفورات متواضعة فقط. ولا بد من أن يوضع في الاعتبار أيضا أنه لم يتم التوصل بعد إلى اتفاق بشأن ترسيم الحدود بين جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، وأن حكومة وشعب جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة قد أعربا عن قلقهما إزاء الأخطار التي يمكن أن تنشأ عن عدم الاستقرار الإقليمي وعدم كفاية القدرات الدفاعية للبلد.

باء - العنصر المدني

٣٢ - العنصر المدني لقوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي صغير بالمقارنة بالعنصر المدني في العمليات المماثلة، على الرغم من الأهمية المتزايدة لولايته المتعلقة بالمساعي الحميدة وما يبذله من جهود من أجل بناء المؤسسات والتوفيق بين طوائف عرضة لأن ينشأ بينها النزاع. ونظرا لأنه ليس هناك منسق مقيم تابع للأمم المتحدة ولا منسق للمساعدة الإنسانية في جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، فإن الممثل الخاص للأمين العام هو وحده المسؤول عن تنسيق جميع أنشطة الأمم المتحدة، فضلا عن التعاون مع المنظمات الدولية مثل منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. ويكفل هو وقائد القوة أداء البعثة اليومي لمهمتها ويقيمان الاتصال مع السلطات العليا للبلد ومع بعض البلدان المجاورة، كلما اقتضى الأمر. بغية تهيئة مناخ التعاون المتبادل.

٣٣ - وعلى الرغم من وجود قيود شديدة على الموارد، فقد عملت وحدة الإعلام الصغيرة بنشاط من أجل إطلاع وسائط الإعلام المحلية على دور الأمم المتحدة بوجه عام، ودور قوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي بوجه خاص. ويقوم موظفو الإعلام أيضا بتحليل ما يصدر عن وسائط الإعلام لتقييم ورصد التطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

٣٤ - ويقوم فريق الشرطة المدنية المؤلف من ٢٦ مراقبا بالرصد اليومي لمناطق الحدود التي تقطن معظمها أقليات إثنية، مؤكدا سيادة القانون واحترام حقوق الإنسان، وتقييم الاتصال مع سلطات الشرطة المحلية، لا سيما في الحالات الحساسة سياسيا أو إثنيا. وكان دورهم إيجابيا بصفة خاصة في حالات العبور غير المشروع للحدود وما اتصل بها من قتل مواطنين ألبانيين بالرصاص على يد أفراد الحدود.

٣٥ - وتقدم إدارة قوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي خدمات الدعم المدنية من السوقيات والنقل والاتصالات والدعم الهندسي للبعثة بأكملها. كما تنسق الشؤون المالية وشؤون المشتريات وشؤون الموظفين على المستوى المحلي. وفي الشهور القليلة الماضية واجهت المهمة الشاقة المتمثلة في مواصلة برامجها الجارية، مع القيام في الوقت ذاته بإعادة تشكيل نفسها لتصبح عملية "قائمة بذاتها".

٣٦ - وعلى ضوء ما تقدم، خلصتُ إلى نتيجة مفادها أن قوام وتكوين العنصر المدني، في هذه المرحلة، ملائمان للمهام المنوطة به. ومع ذلك، فإن كثيرا من الأنشطة التي يضطلع بها حاليا العنصر المدني في قوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي، سيضطلع بها على نحو أكثر فعالية، في المدى الأطول، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وغيره من منظمات الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة.

خامسا - الملاحظات

٣٧ - قوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي هي أول قوة وقائية تقوم الأمم المتحدة بنشرها. ولقد أدت دورا هاما في مساعدة جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقا على إنشاء دولتها وتوطيد أمنها. وقد تعين على ذلك البلد خوض هذا التحول السياسي والاقتصادي في ظل ظروف صعبة. فالاضطراب المستمر في المنطقة مال الى زيادة التوترات والضغوط داخل جهاز الدولة ذاته. وكانت الخلافات بينه وبين بعض جيرانه عامل تعقيد آخر، خصوصا فيما يتعلق بإنعاش البلد اقتصاديا الذي أعاقته مجموعة الجزاءات التي كانت سارية حتى وقت قريب على جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية. وفي ظل هذه الحالة المضنية، كان لمجرد وجود قوة الأمم المتحدة بلا ريب أثر مطمئن وباعث على الاستقرار وبناء الثقة. وبالإضافة الى ذلك ساعدت العمليات العسكرية التي قامت بها القوة على تخفيض حدة التوتر على حدود البلد وعلى كفالة ألا تؤدي المواجهات العسكرية غير المقصودة أو أنشطة المهربين المسلحين الى إعاقة الاستقرار. من ثم فإنني أشارك في وجهة النظر العامة القائلة بأن قوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي كانت وما زالت تشكل نجاح حققته الأمم المتحدة وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقا والمنطقة بأسرها.

٣٨ - بيد أن قوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي يجب أن تخضع، مثلها في ذلك مثل جميع عمليات حفظ السلام في وقت الأزمة المالية هذا، لفحص دقيق لتحديد ما إذا كانت ولايتها ما زالت مطلوبة، وإذا كان الأمر كذلك، ما إذا كان من الممكن تنفيذها بموارد أقل.

٣٩ - وتحديد ما إذا ما كانت ولايتها ما تزال مطلوبة يثير السؤال الوارد في الفقرة ٢٥ من تقريري المؤرخ ٣٠ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦ (S/1996/65) وهو: كيف يمكن للمرء قياس نجاح عملية وقائية وتحديد ما إذا كان سيحدث لو خفضت أو سحبت أن يستمر السلام والاستقرار وأن تختفي التهديدات والتوترات التي جرى احتواؤها حتى الآن وأن يتواصل بناء أو ترسيخ القنوات والمؤسسات التي تعمل على نزع فتيلها؟

٤٠ - وتتمثل وجهة نظر حكومة جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقا في أنه لا تزال ثمة حاجة الى قوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي من أجل الإبقاء على الاستقرار وحفظ المكاسب المحققة بالفعل وتجنب تقويض هياكل السلام في البلقان التي لا تزال هشة. ويشترك في وجهة النظر هذه زعماء الأحزاب السياسية الأخرى وشتى المجموعات العرقية في البلد. ويشترك فيها أيضا معظم، وليس جميع، الحكومات التي أعربت عن آرائها للأمانة العامة في الأسابيع الأخيرة، بما في ذلك حكومات البلدان المساهمة بقوات.

٤١ - وتقدمت الحكومة، في رسالة مؤرخة في ٨ نيسان/أبريل ١٩٩٦ موجهة إليّ بالحجج التالية دعما لمطلبها بتمديد ولاية القوة لفترة أخرى مدتها ١٢ شهرا:

(أ) الحساسية التي تتسم بها مرحلة تنفيذ اتفاق دايتون، المعرض، على أية حال، للمخاطر والتعقيدات؛

(ب) التهديدات الإقليمية المحتملة، لاسيما كوسوفو المجاور مباشرة لجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقا، وعدم تعيين الحدود مع جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية؛

(ج) عدم كفاية القدرات الدفاعية في الوقت الذي تجري فيه محاولات البلد الرامية الى الانضمام الى ترتيبات أمن جماعية؛

(د) الدور الإيجابي الذي تؤديه القوة في عملية إنشاء الهياكل الديمقراطية ووضع سياسات حسن الجوار.

٤٢ - ولئن كان من المستحيل التأكد مما ستكون عليه آثار سحب قوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي في الظرف الراهن، فإنني أرى قوة إقناع أكبر في الحجج التي تقدمت بها الحكومة وغيرها والراغبة في الإبقاء على العملية. ومن المؤكد أن التهديدات المحدقة باستقرار البلد أقل بكثير مما كانت عليه حينما أوصيت بانتشار وقائي في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢. غير أنه من السابق لأوانه الوثوق بأن الاستقرار قد استتب في المنطقة. فلا يزال التنفيذ التام للاتفاق الإطاري العام للسلم في البوسنة والهرسك أبعد ما يكون عن التحقيق؛ ولا يزال يتوجب تعيين حدود جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة مع جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية حيث تقوم قوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي بأعمال الدورية؛ ولم يُحل بعد النزاع القائم بين جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة واليونان؛ ولا تزال التوترات ما بين القوميات قائمة. والأمل معقود على أن تتناقص خلال الأشهر القادمة تلك التهديدات المحتملة لاستقرار وأمن البلد. غير أنني أعتقد في الوقت الراهن أن من التسرع سحب قوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي.

٤٣ - وتبقى المسألة الهامة المتمثلة فيما إذا كان بالإمكان تنفيذ ولاية قوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي بموارد أقل. إنني مقتنع بالحجج الواردة في القسم خامسا من هذا التقرير والتي لا تحبذ الاستعاضة عن مشاة قوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي بمراقبين عسكريين. فمما لا شكل فيه أن أعمال الدوريات هي مهام تقوم بها وحدات مشكلة من المشاة. والمسألة في صلبها هي معرفة ما إذا كان الحجم الحالي لأعمال الدوريات والعدد الحالي لمراكز المراقبة ضروريين تماما. ولعل مجلس الأمن يتذكر أن التوصية الأصلية، في تقريري المؤرخ ٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢ (S/24923)، كانت توصي بعنصر من المشاة مكون من كتيبة واحدة، بما قوامه ٧٠٠ فرد تقريبا من كل الرتب. وقرر المجلس لاحقا أن يضيف كتيبة ثانية وهذا ما مكن القوة من توسيع نطاق دورياتها ومراقبتها. والأمل معقود على أن يتيح المزيد من التغييرات نحو الأفضل في البلد ومنطقته خلال الأشهر القادمة العودة الى القوام الموصى به أصلا للمشاة.

٤٤ - وإنني أعتزم استعراض المسائل السالفة المتعلقة بمفهوم قوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي وقوامها على فترات منتظمة وإبلاغ مجلس الأمن حالما أرى بأن التطورات في المنطقة و/أو في جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة نفسها تسمح بالمزيد من الوفورات. وفي الوقت ذاته، أوصي بتمديد ولاية القوة، بشكلها الحالي، لفترة ستة أشهر اضافية تنتهي في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦.

٤٥ - وأخيرا، أود أن أؤكد من جديد امتناني للبلدان المساهمة بقوات لمساهمتها في إنجاح قوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي. كما أود أن أشيد بممثلي الشخصي السيد سوكالسكي، وبأفراد القوة المدنيين والعسكريين المتفانين لأدائهم والتزامهم ونكرانهم للذات في خدمة المجتمع الدولي.

- - - - -